

الأعلام التي على وزن الفعل

آراء النحاة:

- إن الاسم الذي على وزن الفعل يمنع من الصرف بشروط وهي:
- (١) أن يكون خاصًا بالفعل بأن لا يوجد في الاسم إلا في علم منقول من الفعل أو في أعجمي معرَّب.
 - (٢) أو يكون الوزن غالبًا في الفعل، أو مشتركًا بينهما، وستكلم عن كل قسم بالتفصيل فيما بعد.
 - (٣) أن يكون لازمًا ليخرج نحو «امرئ وابنم» علمين، فإنها على لغة الاتباع رفعًا ونصبًا وجرًا.
 - (٤) أن لا يخرجها إلى شبه الاسم سكونٌ تخفيفٍ ليخرج نحو: «ردّ وقيل» إذا سمي بهما، فإنها يصرفان، لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم.
 - (٥) أن يكون مع الوزن علمية «كخَضَّم» اسم لعنبر بن عمرو بن تميم و«بدر» اسم بشر، و«عشر» اسم واد بالعقيق، وأحمد وزيد ويشكر وأجمع وأخواته في التوكيد، أو وصفية (وستكلم عنها بالتفصيل).

صور أوزان الفعل التي ترد عليها الأسماء:

يمنع الاسم للعلمية ووزن الفعل إذا كان على صورة من صور ثلاث وهي:

- (١) أن يكون الاسم العلم على وزن خاص بالفعل، سواء كان هذا

الوزن للفعل الماضي، كالماضي الذي على وزن (فَعَلَ) بالتشديد نحو: كَلَّمَ - فَهَّم، وكالماضي المجهول نحو: ضُورِب، عُوْفِي، كُرِّم. وأيضًا الماضي المبدوء بهمزة وصل، أو بتاء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة نحو: انطلق - استخرج - تسابق - تقاتل - تبين فهذه الأفعال إذا صارت أعلامًا منقولة دون فاعلها فإنها تمنع من الصرف وجوبًا للعلمية ووزن الفعل. ويجب في همزة الوصل أن نقطعها وننطق بها. أو أن يكون الاسم على وزن خاص بالمضارع، أو بالأمر إذا كان من غير الثلاثي نحو: يدحرج، ينطلق، يستخرج، ونحو - دحرج، انطلق، استخرج إلا أن الأمر من الفعل الدال على المفاعلة، فإنه ليس خاصًا بالفعل ولا غالبًا فيه نحو، قاوم - قاتل - عارض.. فنظائره من الأسماء كثرة على هذا الوزن نحو: راكب - فاضل - صاحب..

ولا يُخرج الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعملوها قليلًا في غيره كاستعمالهم صيغة الماضي الذي على وزن: «فعل» علمًا، نحو: «خَضَمَ» علم رجل تيمي، و«شَمَرَ» علم فرس. أو استعملوها نادرًا بصيغة المبني للمجهول نحو: «دُئِلَ» علم قبيلة أو بصيغة المضارع نحو: «يَنْجَلِبُ» لخرزة، و«تبشر» لطائر.. و«تعز» لمدينة في اليمن.

وكذلك لا يُخرجها عن اختصاصها أن يكون لها نظير في لغة الأعاجم مثل «رند» علم فتاة و«طُسِج» علم ثبات و«بَقَمَ» علم صَبْغ، و«يُجَقَّب» علم رجل رسام^(١).

(١) النحو الوافي ٤/ ١٨٨.

ويقول سيبويه: «وإذا سميت رجلاً بأضرب أو أقتل أو إذهب لم تصرفها وقطعت الألفات حتى يصير بمنزلة الأسماء لأنه قد غيرتها عن تلك الحال ألا ترى أنك ترفعها وتنصبها إلا أنك استقلت فيها التنوين كما استقلته في الأسماء التي تشبها بها نحو، إثمِد وإضْبِع وأبْلُم»^(١).

وأشار سيبويه إلى أنه إذا سمي بفعل ثلاثي مضعف مثل ضَرَب، وضُرِب فإنه لا يصرف قال: «فإن سميت رجلاً ضَرَبَ أو ضُرِبَ لم تصرف، فأما فَعَلَ فهو مصروف، ودَخَرَجَ ودُخِرَجَ لا تصرف؛ لأنه لا يشبه الأسماء»^(٢).

ومن الأمور التي أشار إليها سيبويه التسمية بامرئ حيث يقول: «وليس شيء من هذه الحروف بمنزلة امرئ؛ لأن ألف امرئ كأنك أدخلتها حين أسكنت الميم على «مرء ومرأ ومرء» فلما أدخلت الألف على هذا الاسم حين أسكنت الميم تركت الألف وصلًا كما تركت ألف ابن وكما تركت ألف «اضرب» في الأمر»^(٣) ولكنه أشار إلى التسمية دَخَرَجَ ودُخِرَجَ وأنها لا ينصرفان لأنها لا يشبهان الأسماء»^(٤).

وقد أشرنا إلى هذه النقطة ضمن شروط منع العلم الذي على وزن الفعل في مسألة لزوم الوزن. وبيننا أن هذا الاسم و«ابنم» غير ممنوعين لأن وزنها يتغير إذ يتغير الحرف الأخير وما قبله رفعًا ونصبًا وجرًا لأنها على لغة الاتباع.

(١) سيبويه ٤/٢.

(٢) سيبويه ٧/٢.

(٣) سيبويه ٤/٢.

(٤) سيبويه ٧/٢.

وجاء في المقتضب بهذا الخصوص قوله: «إِذَا سُمِّيَتْ بِفَعْلٍ لَمْ تَسْمُ فاعله لم تصرفه، لأنه على مثال ليست عليه الأسماء وذلك نحو: ضَرَبَ، ودُخِرَجَ، وبوطر، إلا أن يكون معتلاً أو مدغماً، فإن كان كذلك خرج إلى باب الأسماء، وذلك نحو: قيل، وبيع، وردّ، وما كان مثلها، لأن (رَدَّ) بمنزلة «كُرَّ»، وبرد، ونحوهما، وقيل بمنزلة، فيل، وديك. وكذلك إن سميت بمثل «قَطَعَ» و«كَسَرَ» لم ينصرف في المعرفة، لأن الأسماء لا تكون على «فَعْلٍ»^(١).

وأشار إلى أن ورود اسمين أو ثلاثة على صيغة «فَعْلٍ» لا يناقض هذه القاعدة بل أرجع مثل هذه الأسماء إلى أصولها وقال: «فإن قلت قد جاء مثل (بَقَمَ) فإنه أعجمي. وليست الأسماء الأعجمية بأصول إنما داخلة على العربية.

فأما قولهم: (خَضَمَ) للعنبر بن عمرو بن تميم - فإنما هو لقب لكثرة أكلهم وخضم بعد إنما هو فعل»^(٢).

ويقول أبو إسحاق الزجاج: «إِذَا سُمِّيَتْ رَجُلًا ضَرِبَ» لم تصرفه في المعرفة لأنه اجتمع فيه: شبه الفعل، وأنه معرفة، وهذا المثال للأفعال خاصة فهو أجدر ألا ينصرف»^(٣).

ثم أشار في موضع آخر إلى التسمية بفعل الأمر المبدوء بهمزة الوصل والماضي الزائد على ثلاثة أحرف المبدوء بهمزة الوصل فقال: وإذا سميت

(١) المقتضب ٣/ ٣١٤.

(٢) نفس المصدر ٣/ ٣١٥.

(٣) ما ينصرف/ ٥.

«رجلاً» «أضرب» أو «استضرب» أو «احرنجم» ومعنى «احرنجم» اجتمع، فإنك تقطع الألف فتقول: «هذا إِضْرِبُ قد جاء» وتمنع من الصرف، لأنه على وزن الفعل وهو معرفة^(١).

وتطرق إلى مسألة التسمية بامرئ فبين بأنه يصرف وإن كان على وزن «افْعِلْ» أو «افْعُلْ» وإنما انصرف، لأن الفعل لا يكون ما قبل آخره متغيراً^(٢).

وجاء في «الأصول» قوله: فما جاء من الأسماء على «أَفْعُلْ» أو «يَفْعُلْ» أو «فَعْلٌ» وَيَفْعِلُ. وانضم معه سبب من الأسباب التي ذكرنا لم ينصرف^(٣).

ويقول في موضع آخر: فإذا سميت باضْرِبْ أو اقْبَلْ قطعت الألف ولم تصرفه فقلت: هذا إِضْرِبُ قد جاء، وإِذْهَبُ وإِقْبَلُ قد جاء؛ لأن ألف الوصل إنما حقها الدخول على الأفعال، وعلى الأسماء الجارية على تلك الأفعال نحو: استضرب استضرباً – وانطلق انطلاقاً^(٤).

وورد في شرح الكافية: «أن الأوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو اسْتَفْعَلَ واستَفْعِلَ، واستَبْرَقَ أعجمي، ومنا تفاعَلَ وتَفَوَّعَلَ ومنها وتُفَاعِلُ ودُخِرَجَ ودُخِرَجَ، وافْتَعَلَ وافْتُعِلَ وافْتِعَلَ، وكذلك انْفَعَلَ وانْفُعِلَ وانْفِعَلَ وغير ذلك»^(٥).

(١) نفس المصدر ١٩.

(٢) انظر نفس المصدر ١٨.

(٣) الأصول ١/ ٨١.

(٤) الأصول ٢/ ٦٣.

(٥) شرح الكافية ١/ ٦٣.

والقواعد التي أوردناها من حيث الوزن الخاص بالفعل سواء كان ماضيًا أم مضارعًا أم فعل أمر نجد أن هناك شبه اتفاق عليها من العلماء.

وعلمنا مما مضى أن الوزن الخاص بالماضي هو المبدوء بهمزة الوصل أو تاء المطاوعة نحو استخرج وانطلق تقاتل - تكلم. وكذلك المبني للمجهول مثل: حوكم، ضورب. والخاص بالمضارع أو بالأمر إذا كان من غير الثلاثي مثل يدحرج ينطلق ويستغفر، والأمر منها ادحرج، انطلق، استغفر.

وعلمنا أن هناك أسماء قليلة وردت على بعض هذه الأوزان ولكن هذا الأمر لا يغير من القاعدة شيئًا لأنها إما «في علم أو أعجمي أو ندور، فالعلم (كخَضَم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علمًا لمكان وقال الجوهري: اسم لعنبر بن عمرو بن تميم. وقد غلب على القبيلة. قال: «لولا الإله ما سكنا خضماً» أي بلا خضم.

و(وشَمَر) بالشين المعجمة، وتشديد الميم علمًا (لفرس) والأعجمي كبقم لصبغ وبذر لماء (و) النادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو (دُئِل) اسمًا (لقبيلة) فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما، ولأن العلم منقول من فعل. فالاختصاص فيه باق^(١).

(٢) الوزن المشترك بين الفعل والاسم ولكنه في الفعل أكثر كصيغة

(١) انظر التصريح على التوضيح ٢/ ٢٢٠، وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٥٨.

«إِفْعَلْ» مثل: ائْتِمِذْ - اجْلِسْ، وكصيغة «أَفْعُلْ». مثل: «أُبْلُمُ» «اكتُبْ». وكصيغة «إِفْعَلْ» نحو: إضْبِعْ - إسمَعْ فإذا سمي شخص بإحدى هذه الصيغ وجعل علمًا عليه منع من الصرف لعلم ووزن الفعل؛ لأن هذه الصيغ أكثر استعمالًا في الفعل عنه في الاسم.

جاء في الكتاب لسيبويه: «وإذا سميت رجلًا بائمداً لم تصرفه؛ لأنه يشبه «إِضْرِبْ» وإذا سميت رجلًا «بِإِضْبِعْ» لم تصرفه، لأنه يشبه إضنَع، وإن سميته «بِأُبْلُمُ» لم تصرفه، لأنه يشبه «أَقْتُلْ»^(١).

ويقول أبو إسحاق الزجاج: «فإذا كان الاسم على مثال الفعل لم تصرفه وحكمت بأن الهمزة زائدة، نحو «أُبْلُمُ» وهو خوص المُقْل واحدته «أُبْلَمَةٌ» فهذا يُحكم عليه بأنه «أَفْعُلْ» على وزن «أَقْتُلْ» فلا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، وإن لم يعلم بالاشتقاق أنه فيه زيادة». وذكر في موضع آخر: «فإذا سميت رجلًا «ائمد» لم تصرفه في المعرفة وصرفته في النكرة»^(٢) فالوزن الغالب هو ما أوله زيادة من حروف «نأيت» وهو منقول من فعل نحو «يشكر». وغير المنقول من فعل نحو «أفكل» و«يرفع»^(٣).

وجاء في شرح المفصل قوله: «وأما الضرب الثاني وهو ما يغلب وجوده في الأفعال نحو «أفكل» وهو اسم للردة، و«أبدع» وهو صيغ و«أرمل» وأكلب وإصبع، ويرمع» وهي حجارة دقاق تلمع، و«يعمل»

(١) سيبويه ٣/٢.

(٢) ما ينصرف ١٤.

(٣) الارتشاف ١/٩٣.

وهو «جمع يعمل» وهي الناقة السريعة، و«يلمق» وهو من أسماء القباء، فهذه الأبنية في الأسماء وإن كانت صالحة العدة، فهي في الأفعال أعم وأغلب لأن في أولها هذه الزوائد. وهي تكثر في أوائل الأفعال المضارعة، فكان البناء للفعل لذلك، «أفعل وأبدع وأرمل» بمنزلة «أذهب وأشرب» من الأفعال «وأكلب» بمنزلة «أقتل»، «وأخرج وأصبع» بمنزلة «اعلم واسمع» في الأمر، وفي المضارع فيمن بكر حرف المضارعة ما عدا الياء، «ويَرْبَع ويعمل ويلْمَق» بمنزلة «يذهب ويركب» فإذا سُمي بشيء من ذلك لم ينصرف في المعرفة للتعريف ووزن الفعل؛ لأنه لما غلب في الفعل كان البناء له، والأسماء دخيلة عليه^(١).

ونحو «يزيد ويشكر ونرجس» خواص لعدم هذه الأوزان في أجناس أسماء العربية، «فيزيد ويشكر» في الأسماء منقولان، و«نرجس» أعجمي ونحو.. «تنضب ويرمع وأعصر وأصبع وتدرأ وأثمد..» من الغالبة في الفعل^(٢).

وفي حاشية الصبان على الأشموني حدد الوزن الغالب بقوله: «والمراد بالغالب ما كان الفعل به أولى إما لكثرة فيه كأثمَد، وإصبع وأبلم، فإن أوزانها تقل في الاسم وتكثر في الأمر من الثلاثي، وإما لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كأفعل وأكلب، فإن نظائرها تكثر في الأسماء والأفعال، لكن الهمزة من أفْعَلْ وأفْعُلْ تدل على معنى في الفعل نحو «أذهب وأكتب» ولا تدل على معنى في الاسم فكان المفتوح

(١) شرح المفصل ٦١ / ١.

(٢) الكافية ٦١ / ١.

بأحدهما من الأفعال أصلاً، للمفتوح بأحدهما من الأسماء، وقد يجتمع الأمران نحو «يرمغ وتنضب» فإنهما «كأثمد» في كونه على وزن يكثر في الأفعال، ويقل في الأسماء. و«كأفكل» في كونه مفتوحاً بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم^(١).

والخلاصة أن الوزن المشترك غير الغالب في الفعل «وقد بين في شرح الصبان أن التعبير بالوزن الأولى بالفعل أجود من الغالب»^(٢) هذا الوزن حدد معاملة وبيّن ضوابطه بما يلي:

(١) إما أن يكثر في الفعل دون الاسم كأثمد وإصبع وأبلم صيغ «افعل وإفعل وأفعل» فإن هذه الأوزان موجودة في الأفعال والأسماء ولكنها في الأفعال أكثر.

وقوله (لكثرته) يُرد عليه أن وزن «فاعل» بفتح العين كضارب وقائل أكثر في الأفعال مع أن ما على وزنه من الأسماء كخاتم بالفتح مصروف إلا أن يكون أطلق بناء على أن الغالب أن أكثرية الوزن في الفعل تقتضي المنع، ومن غير الغالب قد لا تقتضيه^(٣).

(٢) والميزة الثانية التي تميز الوزن الغالب هي أن يكون في أول الصيغة زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم كالهزمة في نحو «أفكل وأكلب» فلإن وجودها في هاتين الصيغتين يدل على معنى في الفعل دون الاسم.

(١) الصبان ٣/ ٢٥٨-٢٥٩، انظر التصريح ٢/ ٢٢٠.

(٢) انظر المجمع ١/ ٣٠.

(٣) حاشية الصبان ٣/ ٢٥٩.

وقد اجتمع هاتان الميزتان «كثرة ورود الوزن في الفعل ووجود زيادة خاصة به في أول الكلمة» في نحو «يَرْمِغُ وَتَنْضُبُ» فإنهما على وزن يكثر في الفعل ويقل في الاسم كما أن في أولهما زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم.

ووزن الفعل الغالب والمختص بالفعل بشروطه يمنع الصرف هذا مذهب سيبويه والخليل والجمهور^(١).

(٣) ثالثاً: الوزن المشترك بين الاسم والفعل دون ترجيح أحدهما على الآخر فإن الرأي الذي عليه الجمهور هو صرف هذا النوع من مثل «ضَرَبَ وَدَحْرَجَ» مسمّى بهما الرجل، فإنهما مصروفان لأنهما على صيغة مشتركة وليس فيهما ما يرجح أحد الطرفين.

قال سيبويه: «زعم يونس أنك إذا سميت رجلاً بضارب من قولك ضاربٌ وأنت تأمر فهو مصروف، وكذلك إن سميته ضاربٌ وكذلك ضَرَبَ وهو قول الخليل وأبي عمرو، وذلك لأنها حيث صارت اسماً وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع ولم تجيء في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء التي هي في الأصل للأسماء فصارت بمنزلة ضاربٍ الذي هو اسم وبمنزلة حَجَرٍ وتابل كما أن يزيد وتغلب يصيران بمنزلة تَنْضُبٍ وَيَعْمَلٍ إذا صارت اسماً.

وأما عيسى فكان لا يصرف ذلك وهو خلاف قول العرب، سمعناهم

(١) الارتشاف ٩٣/١. وانظر الهمع ٣٠/١.

يصرفون الرجل يسمى «كعسبا» وإنما هو «فَعَلَ» من «الكعسبة» وهو العدو الشديد مع تداني الخطأ، والعرب تنشد هذا البيت لسحيم بن وثيل من يربوع:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفوني

ولا نراه على قول عيسى، ولكنه على الحكاية^(١).

ويقول المبرد: «اعلم أنك إذا سميت رجلاً بشيء من الفعل ليست في أوله زيادة، وله مثال في الأسماء فهو منصرف في المعرفة والنكرة، فمن ذلك: ضرب وما كان مثله، وكذلك عَلِمَ وَكَرَّم، وما بهما، لأن «ضرب» على مثال: جمل، وحجر، و«عَلِمَ» على مثال: فَخِذ. «وَكَرَّم» على مثال: رَجُل وَعَصْد.

وكذلك ما كثر عدته وكان في هذا الشرط الذي ذكرناه، فمن ذلك: دحرج لأن مثاله: جعفر، وحوقل، لأن مثاله كوثر، والملحق بالأصل بمنزله الأصلي^(٢).

وجاء في «ما ينصرف وما لا ينصرف» بخصوص الوزن المشترك بين الاسم والفعل دون ترجيح بأن أكثر قول البصريين أنه منصرف في المعرفة والنكرة، وذلك إذا سميت بها ولا ضمير فيها، وذلك نحو رجل سميته بـ «ضارب» من قولك «ضارب زيداً» أو «ضارب» من قولك «قد ضارب زيد عمرًا» لأن «ضارب» مثل «حاجز» و«ضارب» مثل «تابل» و«خاتم» فليس هذا المثال بأحقّ بالأفعال منه بالأسماء، وكذلك «ضرب».

(١) سيويه ٦/٢-٧.

(٢) المقتضب ٣/٣١٤.

إلا أن عيسى بن عمر كان لا ينصرف شيئاً من هذا اسم رجل، ويحتج بقول الشاعر:

أنا ابن جلا وطلاع الثاينا متى أضع العمامة تعرفوني^(١)

وقد عرفنا فيما مضى أن سيويه خطأ هذا الرأي عن طريق السماع من العرب بصرف «كعسب» مسمى به.

وقال ابن السراج في أصوله: «وإن سميت بضرب صرفته، لأنه مثل حجر وجل وليس بناؤه بناء يخص الأفعال، ولا هي أولى به من الأسماء، بل الأسماء والأفعال فيه مشتركة، وهو كثير فيها جميعاً»^(٢).

وقسم هذه الأوزان إلى أضربها الثلاثة الخاص والغالب والمشارك ونجد هذا التقسيم كذلك في شرح المفصل: «وَصَرَبٌ يكون فيهما من غير غلبة لأحدهما على الآخر»^(٣). ويقول في موضع آخر: «وهو البناء الذي يشترك فيه الأسماء والأفعال وذلك بأن يسمى بمثل صَرَب وَعَلِمَ وَظَرَفَ فإنه منصرف كان أو نكرة لأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة فنظير «ضرب» في الأفعال من الأسماء جَبَلٌ وَقَلَمٌ ونظير عَلِمَ كَتَفَ . . ونظير ظَرَفَ عَضُدٌ وَيَقُظٌ وليس ذلك في أحدهما أغلب منه في الآخر فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سبباً»^(٤).

إذن فالوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له

(١) ما ينصرف ٢٠.

(٢) الأصول ٨١ / ٢.

(٣) شرح المفصل ٦٠ / ١.

(٤) نفس المصدر ٦١ / ١.

بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقاً خلافاً ليونس فإنه اعتبر وزن الفعل مطلقاً سواء غلب على الفعل أو لم يغلب فمنع الصرف في نحو جَبَل وَعَضْد وَكَتِف^(١).

فالوزن المشترك غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافاً لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا يصرف تمسكاً بقوله:

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا

ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها، فجلا جملة من «فعل وفاعل» فهو محكي لا ممنوع من الصرف كقوله:

نبئت أخوالي بني يزيد

والذي يدل على ذلك إجماع العرب على صرف كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كَعَسَبَ إذا أسرع^(٢).

فقد رد على عيسى بن عمر بردين وجدنا أحدهما عند سيبويه وهو إجماع العرب على صرف «كعسب» اسم رجل مع أنه منقول من كعسب بمعنى أسرع.

والرد الآخر هو اعتبار «جلا» جملة فعلية من فعل وفاعل وقعت نعتاً لمنعوت مقدر هو «رجل» ولم يعتبره اسماً مسمى به.

وذكر في «حاشية الصبان على الأشموني» رأى للفراء قريب من رأي

(١) الكافية ١/ ٦٤.

(٢) الصبان ٣/ ٢٥٩ - ٢٦٠.

عيسى: قال: في الأمثلة التي تكون للأسماء والأفعال إن غلبت للأفعال فلا تجره في المعرفة نحو «رجل» اسمه «ضَرْب» فإن هذا اللفظ وإن كان اسمًا للعسل الأبيض هو أشهر في الفعل، وإن غلب في الاسم فأجره في المعرفة والنكرة نحو «رجل مسمى بحجر» لأنه يكون فعلًا تقول «حجر عليه القاضي» ولكنه أشهر في الاسم^(١).

فإن كان الوزن مشتركًا، ونُقل من فعل صُرف نحو «ضَرْب» مسمى به خلافا لعيسى بن عمر والفراء^(٢).

وإذا سأل سائل ما الفرق بين مذهب عيسى بن عمر ومذهب الفراء؟ أجاب في الحاشية بقوله: «إنما قال يقرب لمخالفته مذهب عيسى فيما غلب استعماله اسمًا وإن وافقه فيما غلب استعماله فعلًا، ولأن نظر عيسى إلى الوزن بقطع النظر عن المادة، ونظر الفراء إلى المادة ذات الوزن»^(٣).

وبما أننا قد تكلمنا عن الشرط الأول «وهو كون الوزن خاصًا بالفعل أو غالبًا فيه أو مشتركًا مع الاسم» بشيء من التفصيل، فإنه يجدر بنا أن نذكر شيئًا عن الشرط الثاني: وهو كون الوزن لازمًا وإن كنا قد تطرقنا من خلال حديثنا عن الأوزان إلى الكلام عن بعض هذه الكلمات التي يتطرق إليها هذا الشرط من مثل كلمة «امرئ وابنم» و«قيل ورد»، والتسمية بواحدة من هذه الكلمات.

قلنا إن الشرط هو أن يكون الوزن لازمًا أصليًا، ولا تتغير صورة

(١) حاشية الصبان ٣/ ٢٦٠-٢٦١.

(٢) الارتشاف ١/ ٩٣.

(٣) حاشية الصبان (الهامش) ٣/ ٢٦٠.

الكلمة المسمى بها تبعاً لتغير الحالة الإعرابية، فمثلاً كلمة «امرئ» لا تمنع من الصرف عند التسمية بها لأنها لا تلزم صورة واحدة بل تتغير صورة الحرف قبل الأخير «الراء» تبعاً لتغير الحرف الأخير الهمزة رفعاً «جاء امرؤ القيس» ونصباً «رأيت امرأ القيس» وجرّاً «نظرت إلى امرئ القيس» فقد أخذت الراء حركة الحرف الأخير فتغيرت حركتها تبعاً لتغير حركة الحرف الأخير، وهذا ما جعل العلماء يذهبون إلى صرفه كما رأينا في النصوص التي أوردناها عنهم. ومن الأسماء التي تصرف كذلك بالرغم من أنها على وزن فعل من الأفعال كلمة «قفل» و«ديك» فإنهما تصرفان مع موازنتها للفعل «رد»، والفعل «قيل» والسبب في ذلك هو أن وزن الفعل الذي نُزِلَ منزلته ليس وزناً أصلياً بل هو وزن متغير عن وزن آخر سابق له، فمثلاً «رد» الأصل فيه فك الإدغام «ردد» ثم يدغم الحرفان لأنها من جنس واحد فصارت «رد» فرد إذن ليس أصلياً بل تابعاً للأصل، ولذلك صرف «قفل» لأنه نُزِلَ منزلةً تابعٍ وليس منزلة أصل وهو ضعيف لا يستدعي المنع. وكذلك «ديك» يصرف لأنه على وزن «قيل وبيع» وصيغة هذين الفعلين ليست أصلية إذ أصل «قيل» «قول» وأصل «بيع» «بُيع» ثم غيرنا الضمة كسرة لتناسب ما بعدها فقبلت الواو ياء في «قول» فصارت «قيل» و«بيع» إذن فصورتها الحالية جاءت بعد سابقتها مع أننا في الميزان الصرفي نرجع إلى الأصل. ولذلك صرف «ديك» لتنزيله منزلة صيغة تابعة وليست صيغة أصلية.

أما كلمة «ألب» مسمى بها وهي علم مخالف للطريقة العائدة في الفعل والتي تستوجب الإدغام في مثل هذه الصيغ التي فيها حرفان من جنس واحد مثل «أعد وأرد وأصد» المدعمة والأصل فيها الفك «أعَدُّ

وأردد وأصدد» ففيها خلاف بالنسبة للصرف وعدمه، فبعض النحاة ذهب إلى الصرف على أساس أن صيغة «ألب» مخالفة لصيغ مثل هذه الأفعال التي يجب فيها الإدغام.

بينما ذهب سيبويه إلى المنع؛ لأن فك الإدغام ليس غريباً عن الفعل بل يدخل فيه وجوباً كما في التعجب مثل: «أشدد بهذا الولد». فك الإدغام هنا واجب.

أو جوازاً كما في فعل الأمر: إذ تقول: «اردد ورد» وكذلك في مضارعة المنفي بلم «لم يردد ولم يرد».

ومن هنا فإن سيبويه وأتباعه ذهبوا إلى منع «ألب» إذ إن فك الإدغام ليس غريباً عن الفعل بل موجوداً فيه كما جاء في شرح الكافية: «وأما «ألب» علماً فممنوع من الصرف لكونه منقولاً من جمع «لب»، والفك شاذ ولم يأت في الكلام فعل حتى يكون ملحقاً به^(١).

ويقول السيوطي في الهمع: «ويجريان أيضاً في «ألب» عدماً فعن الأخفش صرفه لمباينة الفعل بالفك، والأصح وعليه سيبويه منعه، ولا مبالاة بفكه لأنه رجوع إلى أصل متروك فهو كتصحيح مثل «استخوذ» وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعاً، فكذا الفك، ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كأشدد في التعجب ولم يردد، وألب السقاء فلم يباينه»^(٢).

وجاء في «حاشية الصبان على الأشموني» بخصوص التسمية «بألب»

(١) الكافية ١/ ٦٢.

(٢) الهمع ١/ ٣١.

قوله: «ولو سميت رجلاً باللب بالضم جمع «لب» لم تصرفه؛ لأنه لم يخرج بفك الإدغام إلى وزن ليس للفعل، وحكى أبو عثمان عن أبي الحسن صرفه لأنه باين الفعل بالفك»^(١).

حكم ما أوله التاء أو النون:

هناك كلمات رباعية مبدوءة بالتاء أو بالنون، فإذا كانت هذه الكلمات على أوزان الفعل وأوزان الاسم، فهل هذه التاء أو النون زائدة أم أنها أصلية؟ وهل هذه الكلمات مصروفة؟ أم ممنوعة من الصرف؟.

ونجد أن الخليل وسيبويه ذهبا إلى أننا لا نستطيع أن نحكم على زيادتها أو أصليتها إلا بدليل، والدليل غالباً يكون بالاشتقاق. ومن هذه الكلمات: «تولب» للحمار الصغير، فالتاء أصلية ووزنها «فَوْعَل» قال سيبويه: «وأما ما جاء مثل تولب ونهشل، فهو عندنا من نفس الحرف مصروف حتى يجيء أمر يبينه، وكذلك فعلت به العرب لأنّ حال التاء والنون في الزيادة ليس كحال الألف والياء، لأنهما لم تكثرا في الكلام زائدتين لكثرتها»^(٢).

ويوضح هذا الكلام فيقول: «ومما يقوي أن النون كالتاء فيما ذكرت لك أنك لو سميت رجلاً نهشلاً أو نهضلاً أو نهسراً صرفته، ولم تجعله زائداً كالألف في «أفكل» ولا كالياء في «يرمع» لأنها لم تمكّن في الأبنية والأفعال كالمهزة أولاً ولا كالياء وأختها في الكلام لأنهن أمهات الزوائد،

(١) حاشية الصبان ٢٦١/٣.

(٢) سيبويه ٣/٢.

ولو جعلت نون «نهشل» زائدة لجعلت نون جَعِثْن زائدة، ونون عنتر زائدة وزرنب، فهؤلاء من نفس الحرف»^(١).

ويؤكد المبرد هذا الكلام بقوله: «فأما النون والتاء فيحكم بأن كل واحد منهما أصل حتى يجيء أمر يبين زيادتها، فمن ذلك قولك: نهشل ونهسر الذئب يدلك على أصليهما أنك تقول: نهشلت المرأة، ونهشل الرجل»^(٢)، وأنه ليس في الكلاك كجعفر»^(٣).

ومنها «تُرْتَب» وهي مصروفة، لأنها وإن كان في أولها زيادة إلا أنها خرجت من شبه الأفعال كما يقول سيبويه^(٤). أما «ترتب» فلا نصرفها إذا سمينا بها رجلاً لأن صياغتها صيغة الفعل، والترتب. هو العيش، المقيم، فاشتقاقه من «ترتب» إذ أقام، لولا الاشتقاق لكان حكمه حكم «تدرأ»^(٥).

ومن الكلمات المبدوءة بالنون كلمة «تَرْجِس» فلو سمينا بها رجلاً لامتنع من الصرف للعلمية والوزن لأنها على وزن «نَضْرِب» وليس في الأسماء شيء على مثال «فَعْلِل» ولو كان فيها «فَعْلِل» لصرفنا «تَرْجِس» إذا سمينا به»^(٦).

فأما من كسر فقال «نَرْجِس» فهو أيضاً لا يصرفه في المعرفة؛ لأن الكسر يقع تابِعاً للكسر، وقد ثبت أولاً أنه «نفعل» فصار بمنزلة «تُنْفِل» المضمون الأول من «تُنْفِل» المفتوح الأول»^(٧).

(١) سيبويه ٣٤٩/١-٣٥٠.

(٢) انظر المقتضب ٣/٣١٧، وما ينصرف/١٧.

(٣) انظر سيبويه ٢/٣ ما ينصرف ص ١٧.

(٤) سيبويه ٢/٣.

(٥) سيبويه ٢/٣، ما ينصرف ص ١٧.

(٦) المقتضب ٣/٣١٨، ما ينصرف ص ١٨، الأصول ٢/٨١-٨٢.

(٧) ما ينصرف ص ١٨.

هذا بالنسبة للأسماء المبدوءة بالتاء أو النون. فإن كان في أول الاسم زيادة ولكن لم يكن هذا الاسم على وزن الفعل فإنه مصروف وذلك نحو «إصليت وأسلوب ونبوت وتغضوض وكذلك هذا المثال إذا اشتقته من الفعل نحو: يضروب أو إضرب وتضرب، لأن ذا ليس بفعل وليس باسم على مثال الفعل: ألا ترى أنك تصرف «يربوعاً»، فلم كان يضروب بمنزلة يضرب لم تصرفه^(١) أما التسمية بهراق فإنها تمنعها من الصرف؛ لأن الهاء بمنزلة الألف زائدة، وكذلك «هَرَقُ» بمنزلة أقم^(٢).

وجاء في كتاب «ما ينصرف وما لا ينصرف» نقلاً عن الكتاب قوله: «زعم سيبويه والخليل أن الاسم إذا كان على أربعة أحرف، وكانت في أوله التاء وكان ذلك الوزن يشبه وزن الفعل ووزن الاسم لم تحكم بأنها زائدة إلا وكذلك حكم النون، فمن ذلك قولهم للحمار الصغير «تَوَلَّب». التاء فيه أصل، وتقديره «فوعل» قال امرؤ القيس:

فيوماً على بقع دقاقٍ صدورها ويوماً على بيدانة أم تولب

فإذا سميت به رجلاً انصرف في المعرفة والنكرة^(٣).

ويقول ابن السراج في أصوله: «فأما تولب، إذا سميت به فمصروف لأنه مثل (جعفر)»^(٤).

ومن هذه الكلمات كذلك «تَأَلَّب» فإذا سميت بها رجلاً لم تصرفه في

(١) انظر سيبويه ٤ / ٢.

(٢) نفس المصدر ٤ / ٢.

(٣) المقتضب ٣ / ٣٤٧.

(٤) ما ينصرف ١٦.

المعرفة وصرفته في النكرة، وهي على وزن «تفعل» فالتاء فيها زائدة بدليل قولهم للحمار: أَلَبَّ يَأْلَبُ، وهو طرده^(١).

ومنها أيضًا: «تُذَرُّ والتُّذَرُّ» الرجل الشديد الدفع في الخصوبة وغيرها، فإذا سمينا رجلاً بهذا الاسم منع من الصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة.

والدليل على أن التاء زائدة قولهم «درأت» أي دفعت. وتقدير «التُّذَرُّ» كما يقول سيبويه «التَّذَرُّو» فإنها هو من «دَرَأَتْ»^(٢).

ومن الكلمات المبدوءة بالتاء «تنفل» فإذا سميت بها رجلاً منعها في المعرفة وصرفتها في النكرة، وحكمت بأن التاء زائدة لأنه ليس في الكلام اسم على مثال «فُعِّلُ».

وكذلك «التُّفِّلُ» ويدل على ذلك قول بعض العرب التُّفِّلُ.

وهناك عدة مسائل متعلقة بهذا الفصل وهي:

(١) أن العلم الموازن لأحد أوزان الفعل يصرف إذا زالت علميته كقولنا: مررت بأحمدَ وأحمدٍ آخرَ.

وهذه النقطة ليست جديدة في الموضوع بل تذكر في كل الأسباب التي تمنع من الصرف فلو زالت العلمية من أحدها صرف الاسم.

(٢) هناك سكون عارض يرد بعض الأفعال التي سمي بها مثل: ضَرَبَ. بأن نقول فيه ضَرَبَ.

(١) انظر سيبويه ٣/٢، ما ينصرف ص ١٦، الأصول ٨١/٢.

(٢) سيبويه ٣/٢، ما ينصرف ص ١٦.

فما الموقف بالنسبة لصرفه أو منعه من الصرف؟ لأن السكون يؤدي بالتأكيد إلى تغيير في الوزن فتختل إحدى علتين تبعاً لذلك.

والحقيقة أن هذه المسألة فيها خلاف بين العلماء، والخلاف ناشئ من لزوم السكون أو عدم لزومه. «فمذهب سيويه أنه رأى السكون كالسكون اللازم فينصرف، وهو اختيار المصنف، وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف، فلو خفف قبل التسمية انصرف قولاً واحداً»^(١).

فمن ذهب إلى الصرف؛ لأن الوزن قد زال بالسكون ولا يهم بعد ذلك إن كان لازماً أو عارضاً والأصل في الأسماء هو الصرف. فالرجوع إليه أفضل.

وجاء في شرح المفصل تعليقاً على رأي المازني والمبرد قوله: «ولأبي العباس فيه تفصيل ما أحسنه، وهو إن كان من التخفيف قبل النقل والتسمية انصرف للزوم الإسكان له، ومصيره إلى زنة الاسم نحو قفل وبرد، وإن كان الإسكان بعد النقل والتسمية لم ينصرف إذ الإسكان عارض بدليل جواز استعمال الأصل، فالحركة وإن كانت محذوفة من اللفظ فهي في حكم المنطوق بها»^(٢).

٣) والمسألة الثالثة هي مسألة التصغير وتأثيره على الاسم الموازن للفعل هل يبقى على منعه؟ أم يصرف؟

والحقيقة أن المسألة مرتبطة بنقطة أساسية وهي، هل يبقى الاسم مع

(١) الصبان ٢٦٢/٣.

(٢) شرح المفصل ٦٠/١.

تصغيره على وزن الفعل؟ أم أن الوزن يختلف حيث يصير الاسم على وزن لا ينخص الفعل ولا يغلب فيه؟.

فمحور الحكم إذن مرتبط بالصورة التي سيصير عليها الاسم بعد التصغير فأحياناً يُبعد التصغير الاسم عن وزن الفعل فيُصرف تبعاً لذلك مثل كلمة «أحمد» إذا صغرناها تصغير ترخيم فقلنا «حميد» فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف.

وكذلك كلمة «خضم» إذا صغرناها على «خُضَيْضَم» صرفناها لأنها تصير على وزن لا ينخص الفعل. قال سيبويه بها الخصوص «ولا يصرفون خضم وهو اسم العنبر بن عمرو بن تميم، فإن حقرت هذه الأسماء صرفناها، لأنها تشبه الأسماء»^(١).

وذكر سيبويه أيضاً «وإن سميت رجلاً بيقم أو سلم وهو بيت المقدس لم تصرفه ألبتة، لأنه ليس في العربية اسم على هذا البناء، ولأنه أشبه فعلاً... فإن حقرتة صرفته»^(٢).

وأحياناً يكون للتصغير تأثير عكسي بأن يجعل الاسم المنصرف ممنوعاً من الصرف لأنه يصير على وزن الفعل فيجتمع فيه علتان العلمية ووزن الفعل فمثلاً إذا سميت رجلاً بـ«تضارب» فإنه مصروف؛ لأنه على وزن مشترك بين الاسم والفعل دون ترجيح لأحدهما على الآخر. فإذا صغرناه وقلنا «تضيرب» لم نصرفه لأنه صار على وزن ينخص الفعل فخرج بذلك من دائرة

(١) سيبويه ٨/٢.

(٢) سيبويه ٨/٢.

الأسماء المصروفة إلى دائرة الأسماء الممنوعة من الصرف. قال سيبويه: «وإذا سميت رجلاً بتفاعُل نحو «تضارُب» ثم حقرتَه فقلت: «تُضَيَّر» لم تصرفه، لأنه يصير بمنزلة قولك في «تغلب» ويخرج إلى ما لا ينصرف كما تخرج «هند» في التحقير إذا قلت «هنيدة» على ما لا ينصرف ألبتة في جميع اللغات. وكذلك «أجادل» اسم رجل إذا حقرتَه، لأنه يصير «أجيدل» مثل أميلح^(١).

ويقول ابن السراج: «فإن صغرتَه (أي تضارب) وهو معرفة قلت: «تضرب» فلم تصرفه، لأنه قد ساوى تصغير «تضرب» وأنت لو سميت رجلاً «بتضرب» ثم صغرتَه وأنت تريد المعرفة لم تصرفه»^(٢) فقد علل بأنه سبب منع صرف «تضارب» عند التصغير هو تساويه مع تغير «تضرب» وبما أن «تضرب» عند التصغير مسمى به يمنع فكذلك ما يساويه.

وهكذا يتضح لنا أن التصغير له تأثير في الأسماء بالنسبة لصرفها أو لمنعها، فتارة يؤدي التغير الناشئ عن التصغير إلى صرف الممنوع، وتارة أخرى يؤدي تغييره إلى منع المصروف كما رأينا.

والضابط في كلتا الحالتين هو الوزن الجديد الذي يؤول إليه الاسم بعد التصغير فإن كان من أوزان الفعل مُنْع، وإن كان وزناً مشتركاً صرف.

* * *

(١) سيبويه ٤/٢.

(٢) الأصول ٨٣/٢.

الواقع اللغوي

وقد قلَّ مجيء هذا النوع من الأعلام في الشعر بخلاف الوصفة ووزن الفعل التي وردت كثيرًا كما سيأتي إن شاء الله. ومما ذكر «أسود» الذي هو في الأصل صفة إلا أنه استعمل علمًا وذلك في قول «عنتر»:

عمرو بن أسودَ فا زبَاء قارِبَةٍ ما الكُلاب عليها الظَّبِّي معنَاقٍ^(١)

ومنها كلمة «يثرب» التي ذكرها امرؤ القيس بقوله:

تنوَّرتُها من أذِرِعاتٍ وأهلُها بيثرب أدنى دارِها نظرٌ عالٍ^(٢)

وجاء عنده أيضًا «يشكر» حيث يقول:

له الويلُ إنْ أمسى ولا أمُّ هاشم قريبٌ ولا البَسْبَاسَةُ ابْنَةُ يَشْكُرَا^(٣)

ومنها «يزيد» وقد ذكره «امرؤ القيس» أيضًا بقوله:

خالي ابنُ كَبْشَةٍ قد علِمْتَ مكانه وأبو يزيدٍ ورهطُهُ أَعْمَامِي^(٤)

وفيه أيضًا «كبشة» الممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث.

كما جاء ذكر «يزيد» في «شرح الهذليين» على لسان «أبي الرعاس» حيث

يقول:

(١) ديوان عنتره ١١٠.

(٢) ديوان امرؤ القيس ٣١.

(٣) ديوان امرؤ القيس ٦٨.

(٤) ديوان امرؤ القيس ١١٨.

وأبو يزيد قائمٌ كالمؤتمّة^(١)

ومنها «أيدع» وهو علم على شجر تصبغ به الثياب أورده «أبو ذؤيب» بقوله:

فَنَمَاهَا بِمُذَلَّقَيْنِ كَأَنَّمَا بهما من النَّضْجِ الْمُجَدَّحِ أَيْدَعُ^(٢)

ومن هذه الأعلام أيضًا «تنوخ» الذي هو علم على حاضري حلب، ذكر «صخر الغي» بقوله:

مَأْبَهُ الرُّومُ أَوْ تَنُوحُ أَوْ الْآ طَامُ مِنْ صَوْرَانَ أَوْ زَبْدُ^(٣)

وفيه كذلك «صوران» حيث منع للعلمية وزيادة الألف والنون كما مرَّ سابقًا. وورد أيضًا «أخنس» وهو علم على الأسد، ذكره «أبو عامر بن أبي الأخنس الفهمي» إذ يقول:

أَقَائِدَ هَذَا الْجَيْشِ بِطَرْفَةٍ ولكن علينا جِلْدُ أَخْنَسَ قَرْنَعِ^(٤)

* * *

(١) شرح الهذليين ٢/ ٧٨٧.

(٢) شرح الهذليين ١/ ٢٨.

(٣) شرح الهذليين ١/ ٢٥٤.

(٤) شرح الهذليين ٢/ ٦٠٤.

خامساً: الأعلام التي على وزن الفعل

عدد الأبيات موزعة على النحو التالي:

١	٤	أبيات	من شرح أشعار الهذليين
٢	٣	أبيات	من ديوان امرئ القيس
٣	١	بيت واحد	من ديوان عنتره

وقد جاءت كلها ممنوعة من الصرف إلا «يزيد» فقد صرف.

* * *